مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:02 (2022)، ص 93-109
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

دور ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر

The role of export insurance in promoting non-oil exports in Algeria

ط/د حفصة حمدود [*] ، د/عز الدين سمير [2]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، hamdoud.hafssa@cu-tipaza.dz

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (االجزائر)، samir.azzeddine@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2022/03/30 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة الى ابرزا دور تامين ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر،فمن خلال الضمانات التي يوفرها التامين ضد الاخطار التجارية ،والسياسية ،والتي تشجع أداء المصدرين وتعزز تنافسيتهم في السوق الدولي وبالتالي المساهمة في ترقية الصادرات، والوصول الى التنويع الاقتصادي للخروج من هيمنة قطاع النفطي على الاقتصاد ،ولقد تم التوصل الى وجود دور إيجابي لتامين ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية .

الكلمات المفتاحية: تامين ائتمان الصادرات ؛ ترقية الصادرات غير النفطية ؛ الاخطار التجارية ؛ الصادرات غير النفطية .

تصنيفات JEL: F13؛ C25

Abstract :

This study aims to highlight the role of export credit insurance in promoting non-oil exports in Algeria , through the guarantees provided by insurance against commercial and political risks, which encourage the performance of exporters and enhance their competitiveness in the international market and thus contribute to the promotion of exports. And access to economic diversification to get out of the dominance of the oil sector on the economy, and it was found that there is a positive role for securing export credit in promoting non-oil exports.

Keywords: export credit insurance; promotion of non-oil exports; commercial risks; Non-oil exports.

JEL Classification: F13 ; C25 .

[*] المؤلف المرسل.

مقدمة

ان مخاطر التجارة خارجية كثيرة ومتنوعة ،لذلك تسعى معظم الدول الى التخفيف من هذه المخاطر وذلك من اجل ترقية صادرتها والمساهمة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ،والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة للالتحاق بالركب ،ولترقية الصادرات غير نفطية وذلك من خلال تامين الصادرات، وتوجت هذه المجهودات بتأسيس الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات (CAGEX) سنة 1996 ،فتامين الصادرات يشجع المتعاملين الاقتصادين للاستثمار في مجال الصادرات غير نفطية للدخول في أسواق الأجنبية.

ولترقية الصادرات غير النفطية والتنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاقتصاد الريعي تسعى الحكومة الجزائرية لتنمية قطاع الصادرات غير النفطية من خلال تامين ائتمان الصادرات ،لضمان حقوق المصدرين وتعويضهم في حالة وقوع أي اخطار سياسية او اخطار تجارية ، فرغبت الحكومة الجزائرية في تنويع اقتصادها والخروج من هيمنة قطاع النفط الذي يتسم بالتقلبات والأزمات ،دفع بالحكومة الجزائرية لبذل المزيد من الجهود من اجل ترقية الصادرات غير نفطية من خلال آلية تامين ائتمان الصادرات .

الإشكالية :

يلعب التصدير دورا فعالا في اقتصاد أي دولة ،اذ يعتبر المحرك الرئيسي للنمو والتنمية ، فالصادرات تحقق استثمارات جديدة تؤدي الي زيادة الدخل الوطني ورفع مستوى المعيشة للفرد ،والتصدير كغيره من القطاعات له مخاطر يتعرض لها ،وقد تكون تجارية او سياسية ،هذا أدى الى ضرورة توفير أدوات حماية للمصدرين من خلال مجموعة من الآليات واهما التامين ،وخاصة تامين ائتمان الصادرات لترقية المنتجات الوطنية خارج المنتجات النفطية

ومن خلال ما سبق فإننا نحاول في هذه الدراسة الإجابة على السؤال التالي :

ماهو دور الذي يلعبه تامين ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ؟

الفرضية:

وللإجابة على هذا التساؤل قمنا بطرح الفرضية التالية

يؤدي تامين ائتمان الصادرات الى زيادة الصادرات غير النفطية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الى مايلي :

- **معرفة اهم مخاطر التصدير.**

- **معرفة تطور الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر**
- **معرفة تطور تامين ائتمان الصادرات و تطولاتامين الاخطار التجارية .**
- **ابراز دور وأهمية تامين ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية**

منهج الدراسة :

بغية الإحاطة اكثر بجوانب هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باداته الوصف والتحليل ، فتم الاعتماد على الوصف الذي يتناسب والجانب النظري ،وذلك من خلال التعرف على المخاطر التي تواجه المصدرين وكذلك معرفة ألية عمل تامين ائتمان الصادرات ،والاعتماد على التحليل من خلال عرض الاحصائيات المتعلقة الصادرات النفطية واغير نفطية و كذلك بنظام ضمان ائتمان الصادرات في الجزائر.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم البحث الى العناصر التالية :

- **مفاهيم تامين ائتمان الصادرات و مخاطره.**
- **واقع الصادرات في الجزائر.**
- **واقع تامين ائتمان الصادرات في الجزائر.**

الدراسات السابقة :

تمثلت الدراسات السابقة فيمايلي :

دراسة حساني حسين ،دور التامين في ترقية المبادلات التجارية الخارجية –إشارة للتجربة الجزائرية (حسين، 2012)،هذه الدراسة تناولت دور المؤسسات التأمينية في دعم وترقية وتنمية المبادلات التجارية الخارجية بين الدول وخاصة الدول النامية ،فلقد تطرقت الدراسة الى الدور المهم الذي يلعبه التامين في دعم التنمية ،إضافة الى دور آلية إعادة التامين في الحماية من أخطار التجارة الخارجية ، ولقد توصلت الدراسة الى انه بالرغم من الدور الكبير الذي تقوم به CAGEX ف الجزائر لترقية صادرتها الا ان مجهوداتها تبقى غير كافية ،ولابد من تحرير القطاع على فاعلين جدد ،للمساهمة اكثر في تنمية قطاع الصادرات غير المحروقات .

دراسة ،وصاف سعيدي ،عبد المجيد قدي بعنوان آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر (سعيدي، 2002) ،قدمت هذه الدراسة وصفا لآلية ضمان ائتمان الصادرات ودورها في ترقية وتنويع الصادرات الوطنية غير التقليدية ،وكيفية تجاوز الاعتماد على قطاع المحروقات في التصدير والاعتماد على مادة واحدة في التصدير خاصة في الدول النامية وخاصة الجزائر ، فلقد توصلت الدراسة الى ان نظام ضمان ائتمان الصادرات في

الجزائر لايزال يحتاج للعديد من الخطوات والإجراءات وبذل المزيد من المجهودات لتحقيق الأهداف الاقتصادية في الجزائر.

1- مفاهيم حول تامين ائتمان الصادرات و مخاطره :

1-1 مفهوم تامين ائتمان الصادرات :

1-1-1-تطور تامين ائتمان الصادرات:

تعود البداية الأولى لظهور فكرة ائتمان الصادرات الى بداية القرن 18، حيث اقتصر على تقديم القروض للمستثمرين الأجانب لتمويل مشترياتهم ،وكان التامين في تلك الفترة يقتصر على ضمان خطر إفلاس المشتري الأجنبي او تأخره في التسديد ثم أصبح يعني مخاطر الحروب.ونتيجة للتطور السريع في حجم التجارة الخارجية أصبحت الحاجة ملحة لضرورة وجود تأمين لتغطية مخاطر الائتمان ومخاطر عدم التسديد وعلى اثر هذا تم انشاء الشركة البريطانية التجارية للتأمين سنة 19820م،بعد ذلك تولى تأسيس هيئات لضمان الصادرات في مختلف دول العالم وأروبا اخذت حصة الأسد في الانشاء هذه الهيئات كبلجيكا 1821م ،هولندا 1925م، فرنسا 1929م، المانيا 1949. (سعيدي، 2002، صفحة 04)

بينما ظهر تأمين ائتمان الصادرات في الدول العربية حديثا وذلك بسبب افتقار معظم الدول العربية الى الحجم الكبير من الصادرات ،اذ تعتمد اغلبها على صادرات النفط والغاز. ففي الجزائر نظام تامين القرض عند التصدير تم انشاءه سنة 1988. (حسانين، 2017، صفحة 28)

1-1-2- تعريف تامين ائتمان الصادرات :

وردت عدة تعاريف ل تأمين ائتمان الصادرات الذي يمكن تسميته أيضا باسم التامين التجاري على القروض او تأمين قروض الاعمال ، تأمين قروض التصدير

يعرف ضمان ائتمان التصدير بأنه " شكل من أشكال التأمين يقوم بضمان الأخطار التي قد يتعرض لها المتعامل الاقتصادي في الأسواق الدولية ،ويكمن هذا الضمان في تامين القرض الذي يقدم للمستورد بحكم ان غالبية المبادلات التجارية الدولية لا يتم تسديدها فورا حتى ولو ليوم واحد وبالتالي فانها تتم بآجال ،مما يجعل ضمانها مهم لتفادي الأخطار الممكن حدوثها " (شعبان، 2005، صفحة 50)

ويعرف **طارق جمعة سيف** ضمان ائتمان الصادرات بانه " التامين الذي يغطي الخسائر التي تحدث بسبب تحقق احد المخاطر التجارية التي يكون مصدرها المستورد او أوضاعه المالية وتؤدي الى عدم استلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها وغير التجارية (المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد ويكون مصدرها سلطات القطر المستورد او قطر العبور ،او تكون ناتجة عن اضطرابات عامة او وقائع معينة يشهدها القطر المستورد)للقروض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول ،والتي تعيق سداد المشتري لقيمة البضائع المباعة اليه الى البائع (المصدر)في حالة البيع الآجل " (سيف، 2008، صفحة 31)

اما المشرع الجزائري فقد عرف تامين قروض التصدير كما نصت عليه المادة الأولى من الامر رقم 96-06 " كما يلي " يضمن تامين القرض عند التصدير وفق الشروط المنصوص عليها في هذا الامر وفي عقد التامين ،تحصيل المستحقات المرتبطة بعمليات التصدير من الاخطار التجارية والاخطار السياسية ،اخطار عدم التحويل واخطار الكوارث " (الجزائرية،، 1996 م 1416/ هـ، صفحة 17)

ومن التعريفات السابقة يمكن القول بان تامين قروض التصدير عبارة عن عقد بين طرفين ، يلتزم بموجبه الهيئة المؤمنة بتامين المصدرين من المخاطر التجارية او السياسية او غيرها من المخاطر وذلك مقابل أقساط التامين الواجبة الدفع خلال فترة زمنية معينة وهذا بحسب ما هو متفق عليه من الطرفين

1-1-3-آلية تامين ائتمان الصادرات :

سنوضح آلية عمل تامين ائتمان الصادرات في الشكل الموالي :

الشكل رقم (1): آلية تأمين ائتمان الصادرات

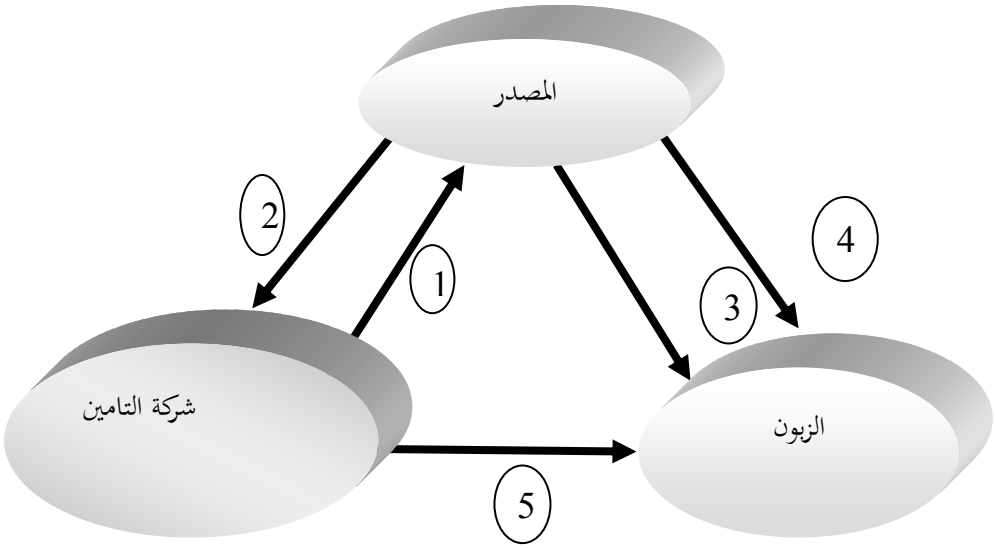

1-التأمين ،2- أقساط التأمين ،3- تسليم البضاعة ،4- الفاتورة ،5- المراقبة

المصدر : حمزة العوادي ،(2017-2018) ،**الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات "دراسة استشرافية"** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،تخصص تحليل قطاعي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر، ص 34 .

حسب الشكل نلاحظ ان شركة التامين تقوم بتامين للمصدر بحسب ما هو متفق عليه في العقد تم يقوم المصدر بدفع أقساط التامين بعد ذلك يقوم المصدر بتسليم البضاعة لزبونه مع الفاتورة وفي الأخير تقوم شركة التامين بمراقبة عملية وصول البضاعة بأمان للزبون ففي حالة حدوث أي خطر يلحق البضاعة تقوم بتعويض مباشرة للمصدر.

1-1-4-أهمية تامين ائتمان التصدير :

تتجلى أهمية تامين قروض التصدير فيما يلي : (مسعداوي، 2009، الصفحات 129-222)

- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير.

- تمويل العملية التصديرية ،عندما لايكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه .

- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان .

-تحفيز القطاع المصرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة الى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة او دون الحاجة الى اشتراط توفر اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع .

1-2-مخاطر تامين ائتمان التصدير:

1-2-1-تعريف اخطار التصدير:

تعرف المخاطر التي تغطيها وكالات ائتمان التصدير في الشروط القياسية لوكالة ائتمان الصادرات باعتبارها مخاطر سياسية وتجارية ،لكن في الواقع فان وكالات ائتمان التصدير تغطي مخاطر عدم السداد القروض الناجم عن الأحداث السياسية والتجارية . (salcic, 2014, p. 16)

1-2-2- المخاطر التي تغطيها شركات ائتمان الصادرات :

تتعرض العملية التصديرية لعدة اخطار ممكنة الحدوث ، كالمخاطر التجارية والسياسية وتتمثل فيما يلي : (شربي، 2019، الصفحات 221-222)

1-2-2-1-المخاطر التجارية :

وتتمثل المخاطر التجارية فيما يلي :

-اعسار المشتري

-التقصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان او بعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها.

-عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه مطابقة لأية عقود قائمة .

1-2-2-2-المخاطر السياسية :

وتتمثل المخاطر السياسية فيما يلي :

-الغاء او عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد ابرام العقد

-الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد

-مخاطر تحويل العملات الأجنبية ، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري ،بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد.

- أي اجراء من جانب حكومة اجنبية يعوق بطريقة ما ابرام العقد ،بما في ذلك الاستراد /التصدير ،مصادرة البضائع وتأميم الشركات الصناعية .

-المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشترين العموميين ،أي التخلف عن السداد من جانب المشتري العام .

ويمكن التعرف اكثر على أخطار عملية التصدير والتي تلخص في الجدول التالي :

الجدول رقم (1) : أخطار التصدير

مصدر الخطر	طبيعة الخطر		
	اخطار اقتصادية	أخطار القرض	أخطار الخسائر اللاحقة بالممتلكات والأشخاص
ذات المصدر الحادثي (حوادث ،حريق ،سرقة ،كوارث)	-انقطاع الصفقة -الغاء الطلب	التاخير في الدفع -عدم الدفع	-الأضرار اللاحقة بالممتلكات (مركبات ،منتوجات) -الأضرار اللاحقة بعمال الشركة -الأضرار اللاحقة بالغير اما أثناء النقل،او بفعل المنتجات
التي يكون مصدرها الاقتصاد الجزئي (بفعل الزبون)	-انقطاع الصفقة -الغاء الطلب	-التاخير في الدفع -عدم الدفع	
ذات المصدر السياسي او الاقتصاد الكلي (السياسات الاقتصادية ،القرارات الإدارية ،الاضطرابات الاجتماعية ،الثورات ،الحروب)	-انقطاع الصفقة -الغاء الطلب -تغيير في القوانين حواجز تحول دون تحويل الدفع -خطر الصرف	-التأخير في الدفع -عدم الدفع	-الأضرار اللاحقة بالممتلكات (مركبات ،منتوجات) -الأضرار اللاحقة بعمال الشركة
ذات المصدر الداخلي (اخطار المصدر)	-بحث غير مجد عن الأسواق -خطأ في تقدير الصفقة -خطأ في تقييم الأسعار -خطأ في ترجمة التشريعات والتنظيمات الأجنبية		

Source : pierre maurer , henri loubergé ,**financement et assurance des crédits a l'exportation,** 1ère édition ,librairie DROZ S.A, ,genéve,1985,p23

2-واقع الصادرات في الجزائر:

سوف نتعرف على مدى تطور الصادرات الاجمالية بنوعيها (المحروقات والصادرات غير النفطية)

2-1-دراسة تطور الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة 2002-2018 :

الشكل رقم (1): دراسة تغيرات الصادرات النفطية الجزائرية من 2002الى 2018

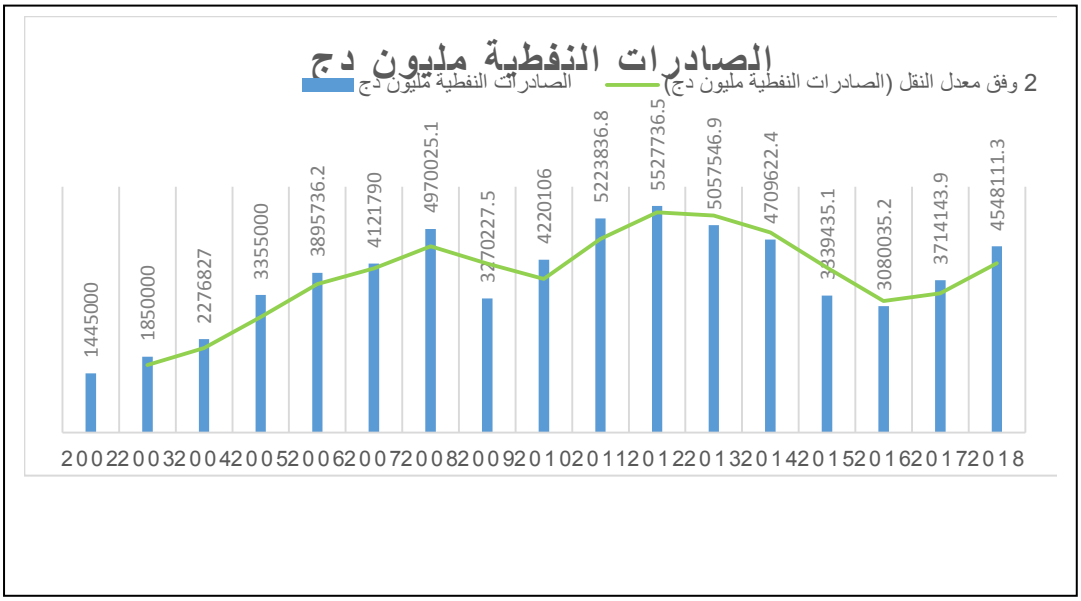

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات ديوان الوطني للإحصاء (نشرة 2005، 2009، 2012، 2015، 2018، 2021)

من خلال الشكل الأول نلاحظ تذبذب في صادرات الجزائر النفطية في الفترة الممتدة من 2002 الى غاية 2018 وهذا يرجع الى الطلب العالمي على النفط الجزائري وكذلك تقلب أسعار النفط .

فنلاحظ انه من سنة 2002 الى غاية سنة 2008 زيادة في قيمة الصادرات النفطية ، فبعدما كانت سنة 2002 تبلغ 14 مليون دج أصبحت تبلغ سنة 2008 49 مليون دج ،ثم انخفضت الى غاية 42 مليون دج تم ارتفعت قيمة الصادرات النفطية 55 مليون دج سنة 2012 وهي اكبر قيمة لصادرات النفطية من 2002 الى 2018 ،ثم نلاحظ انخفضت في قيمة الصادرات النفطية حتى سنة 2016 بقيمة 30 مليون دج ثم ارتفاع لغاية 2018 بقيمة 45 مليون دج.

2-2-دراسة تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 2002-2018 :

الشكل رقم (2) :دراسة تغيرات الصادرات غير النفطية الجزائرية من 2002الى 2018

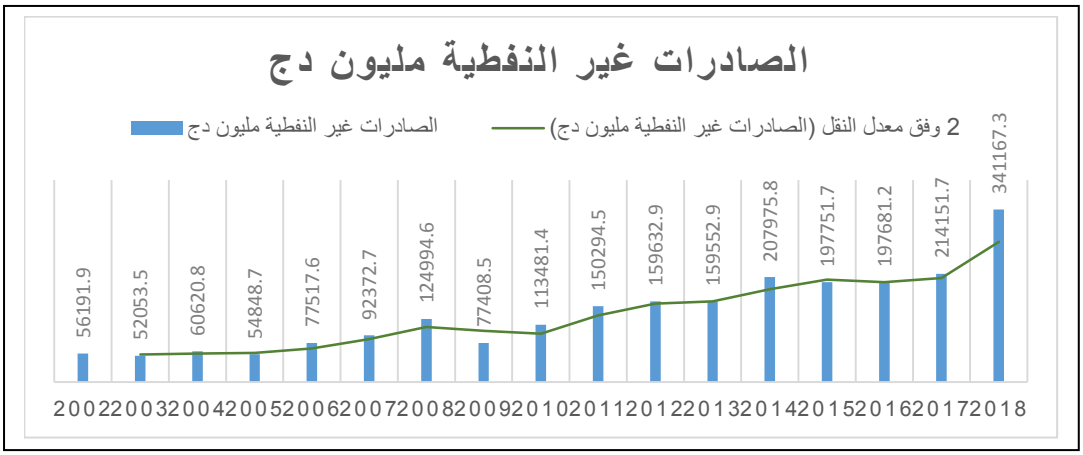

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات ديوان الوطني للإحصاء (نشرة 2005، 2009، 2012، 2015، 2018 ، 2021)

يتضح لنا من الشكل أعلاه ان نمو الصادرات غير النفطية شهد نموا متزايدا من فترة الممتدة من 2002 الى غاية 2018 ، لكن رغم ذلك النمو الى انه شهد انخفاض في قيمة الصادرات غير نفطية سنة 2009 بقيمة 77 مليون دج ، كما نلاحظ ان اكبر قيمة شهدتها الصادرات غير النفطية كانت سنة 2018 بقيمة 341 مليون دج .

2-3-دراسة تطور الصادرات النفطية و تطور الصادرات غير النفطية :

الشكل رقم (3) : دراسة تغيرات الصادرات النفطية و غير النفطية في الجزائر من 2002الى 2018

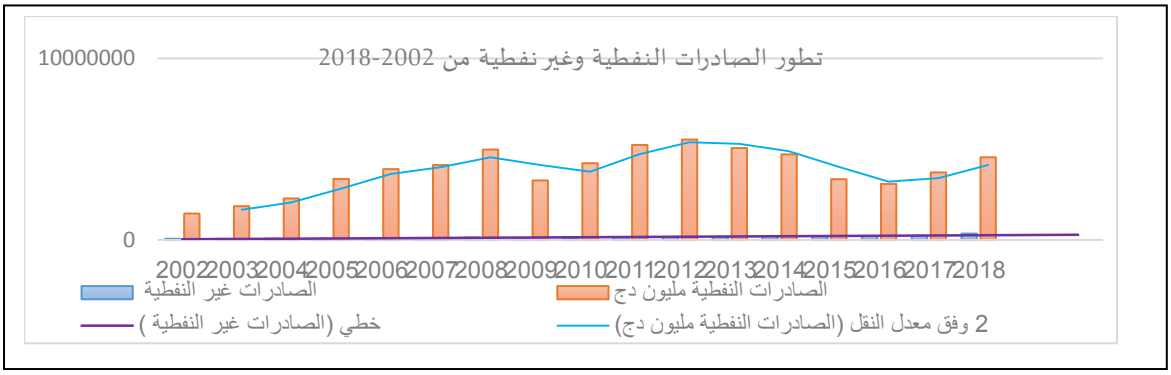

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات ديوان الوطني للإحصاء (نشرة 2005، 2009، 2012، 2015، 2018 ، 2021)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان قيمة الصادرات النفطية اكبر من قيمة الصادرات غير نفطة طول المدة الممتدة من 2002 الى غاية 2018 فمثلا في سنة 2002 كانت قيمة الصادرات النفطية 1445000 مليون دج اما قيمة الصادرات غير نفطة 56191,9 مليون دج وهي قيمة اقل من الصادرات النفطية اما سنة 2012 التي شهدت اعلى قمة للصادرات النفطية اذ بلغت 5527736,5مليون دج مقابل 159632,9 مليون دج من الصادرات غير نفطة وهي قيمة قليلة جدا بحجم الصادرات النفطية ،اما سنة 2018 التي شهدت اعلى قيمة للصادرات غير نفطية فباغت قيمتها 341167,3 مليون دج مقابل 4548111,3 مليون دج ،وهذا أيضا يدل على ان الصادرات النفطية هي المهيمنة على الصادرات الجزائرية وبالتالي الجزائر تعتمد في اقتصادها على الصادرات النفطية .

3- واقع تامين ائتمان الصادرات في الجزائر:

3-1: دراسة تطور تامين ائتمان الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2002-2018:

الشكل رقم (4) : دراسة تغيرات تامين ائتمان الصادرات في الجزائر من 2002الى 2018

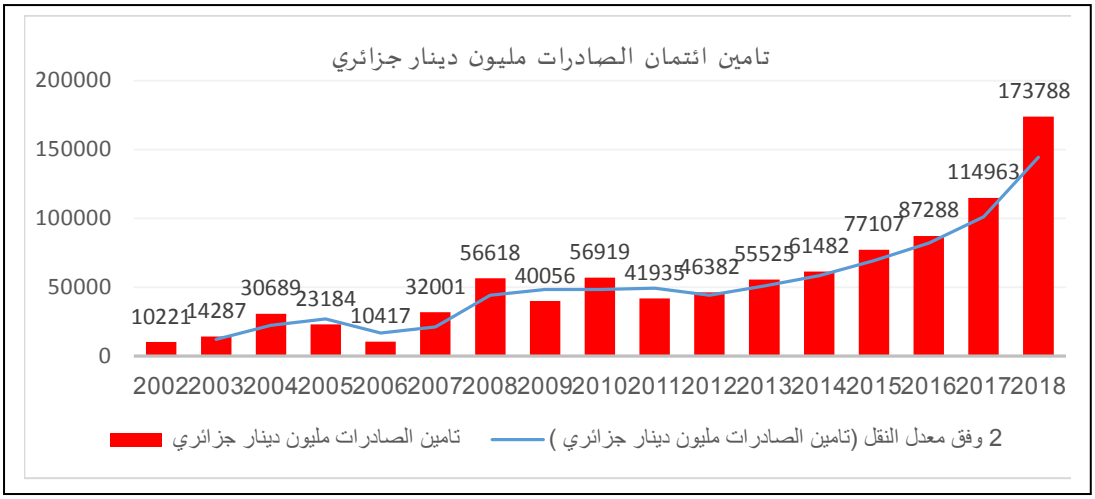

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات المجلس الوطني للتأمينات

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تطور في تامين الصادرات في الجزائر من 2002 الى غاية 2018 الى ان هذا التطور تخللته بعض السنوات والتي انخفضت فيها قيمة الصادرات المؤمنة كسنة 2006 اذ بلغت قيمتها 10 مليون دج ،وسنة 2009 بقيمة 40 مليون بالمقارنة ب2010 التي بلغت 56 مليون دج ، وفي سنة 2011 انخفضت كذلك فبلغت قيمة تامين الصادرات 41 مليون دج .

ورغم تذبذبات الطفيفة التي شهدها قطاع تامين الصادرات الى ان القطاع يشهد تطورا إيجابيا ونموا من سنة لأخرى ،ففي سنة 2002 بلغ قيمة الصادرات المؤمنة 10 ملاين دج ففحين بلغت قيمتها سنة 2018 وهي اعلى قيمة ب 137 مليون دج .

2-3: دراسة تطور تامين الخطر التجاري لصادرات في الجزائر:

الشكل رقم (5) : دراسة تغيرات تامين الخطر التجاري لصادرات في الجزائر من 2002الى 2018

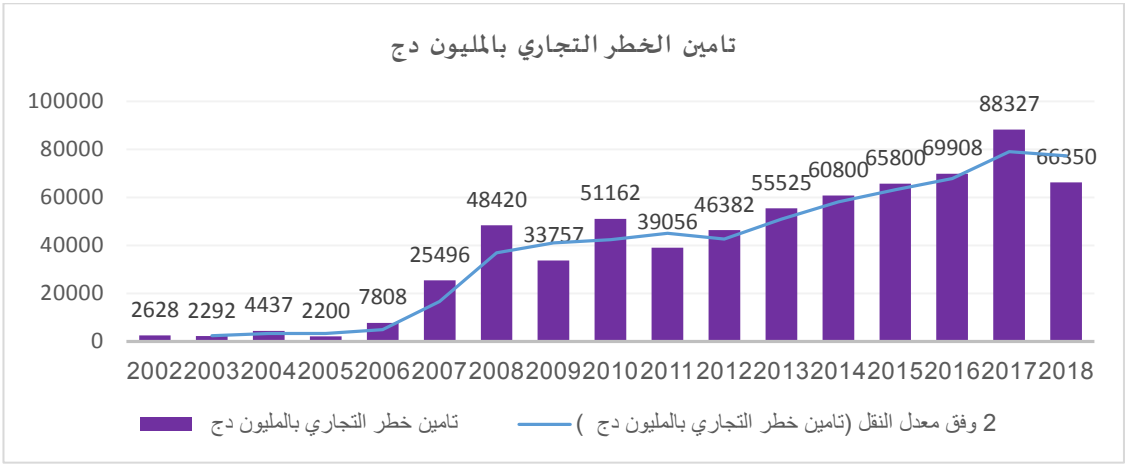

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات المجلس الوطني للتأمينات

من خلال الشكل الخامس نلاحظ ان تامين خطر التجاري في نمو مستمر من 2002 الى غاية 2018 ففي 2002 بلغت قيمة الاخطار التجارية المؤمنة 2628 مليون اما في سنة 2018 بقيمة 66350 مليون دج واعلى قيمة شهدها تامين الخطر التجاري كانت في سنة 2017 بقيمة 88327 مليون دج ،وبالرغم التطور المستمر الى اننا نلاحظ انخفاض في قيمة تامين الخطر كسنة 2005 بقيمة 2200 مليون دج وسنة 2009 بقيمة 33757 مليون دج وسنة 2018 بقيمة 66350 مليون دج .

3-3 دراسة تطور تامين ائتمان الصادرات والصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2002-2018:

الشكل رقم (6) :دراسة تغيرات تامين ائتمان الصادرات والصادرات غير النفطية في الجزائر من 2002 الى 2018

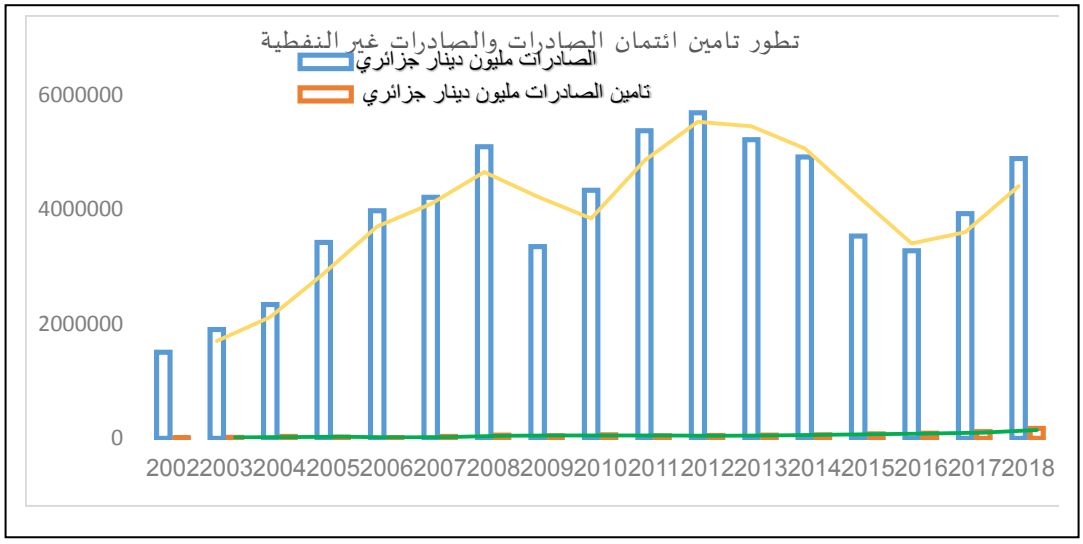

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نشرات ديوان الوطني للإحصاء (نشرة 2005، 2009، 2012، 2015 ، 2018، 2021) و بالاعتماد على احصائيات المجلس الوطني للتأمينات.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ زيادة في تامين ائتمان الصادرات من 2002 الى 2008 اذ شهد ارتفاعا من 10221 مليون دج سنة 2002 الى 56618مليون دج ،2008وهذا الارتفاع ساحبه ارتفاع في قيمة الصادرات غير النفطية من 2002 الى غاية 2008 ، ففي سنة 2002 كانت قيمة الصادرات غير نفطية 56191,9 مليون دج لترتفع سنة 2008 بقيمة 124994,6 مليون دج ،وهذا يعني ان تامين ائتمان الصادرات له دور في ترقية الصادرات غير النفطية ،كما نلاحظ كذلك من الشكل انه في سنة 2009 انخفضت قيمة تامين ائتمان الصادرات لتصبح قيمتها 40056 مليون دج وساحبه ذلك انخفاض قيمة الصادرات غير النفطية فكانت قيمتها 77408,5 مليون دج وهذا مؤشر كذلك ان ترقية الصادرات غير نفطية مرتبط بتامين ائتمان الصادرات فانخفاض قيمة تامين الائتمان صاحبه كذلك انخفاض قيمة الصادرات غير نفطية وهذا كذلك يدل على وجود علاقة طردية بين تامين ائتمان والصادرات غير نفطية .

اما في سنة 2010 الى غاية 2012 نلاحظ قيمة تامين ائتمان الصادرات في تذبذب ارتفاع وانخفاض وفي المقابل فنلاحظ ان الصادرات غير النفطة في حالة ارتفاع ونستنتج هنا وجود عوامل أخرى في هذا ارتفاع تعود الى ارتفاع الطلبات الأجنبية على السلع الجزائرية ،و كذلك سياسة الدولة في تشجيع

تصدير المنتوجات الوطنية للسوق الدولي وتسهيلات المقدمة من طرف الدولة لتصدير المنتوجات غير النفطية .

اما في الفترة الممتدة من 2016 الى غاية 2018 نلاحظ ان قيمة تامين ائتمان الصادرات ارتفعت من 87288 مليون دج سنة 2016الى غاية 173788مليون دج سنة 2018 وهذا ما صاحبة ارتفاع في قيمة الصادرات غير النفطية من 197681.2مليون دج سنة 2016 الى غاية 341167.3 مليون دج سنة 2018،وهذا ما يثبت ان تامين ائتمان الصادرات دور في ترقية الصادرات غير النفطية .

الخلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تقدير دور تامين ائتمان الصادرات على ترقية الصادرات غير النفطية وبعد مناقشة المعطيات الإحصائية توصلنا الى النتائج التالية :

- لاتزال الصادرات النفطية تحتل الصدارة من مجموع الصادرات الجزائري وهي في تطور مستمر رغم ما شهدته من تذبذب في نموها وهذا راجع لطلبات السوق العالمي للنفط وكذلك أسعار النفط التي تشهد تقلبات بين ارتفاع والانخفاض
- لاتزال الصادرات غير النفطية تحل مراتب دنى للصادرات الجزائرية وهذا يعود الى اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى إضافة الى ضعف الإنتاج الوطني المخصص للتصدير ،وكذلك العراقيل التي تشهده عمليات التصدير ،والسياسة الجزائرية المتبعة في قطاع التصدير لمختلف المنتجات غير النفطية وطول الإجراءات والبيروقراطية وغيرها من العوامل التي جعلت من قطاع تصدير المنتجات غير النفطية ضعيف و لا يشهد نمو سريع وكبير بالمقارنة مع قطاع المحروقات .
- يعرف قطاع تامين ائتمان الصادرات تطورا من سنة 2002 الى غاية 2018 ،ويرجع ذلك لسياسة الحكومة في تشجيع قطاع التصدير و ترقية قطاع تامين الصادرات ،وسن القوانين الهادفة لتسهيل منح قروض التصدير وغيرها من إجراءات الهادفة لتشجيع تامين ائتمان الصادرات .
- يشهد تامين الخطر التجاري تطورا ملحوظا وهذا يرجع الى وعي المصدرين بأهمية نوع تامين الخطر التجاري لبضائعهم واقدامهم على تامين بضائعهم ،في جانب الخطر التجاري ،كذلك سهولة الإجراءات المعتمدة لتامين الخطر التجاري للصادرات .

- يلعب تامين ائتمان الصادرات دورا مهما في ترقية الصادرات غير النفطية ،فكلما ارتفعت قيم تامين ائتمان الصادرات كلما ارتفع حجم الصادرات غير النفطية والعكس صحيح رغم بعض انحرافات ،في بعض السنوات ،فتطور وترقية الصادرات غير نفطية مرتبط بتامين ائتمان الصادرات والتي تعبر عن الضمان والأمان للبضائع المصدرة، وبالتالي يمكن للمتعاملين الاقتصادين الاستثمار في مجال التصدير ،والرفع من قيمة الصادرات غير النفطية ،والخروج من التبعية الاقتصادية للنفط وتنويع الاقتصاد الوطني .
- لتامين ائتمان الصادرات دور فعال في ترقية الصادرات غير النفطية ،وبالرغم من دوره الفعال الا ان هذا الدور تبقى مساهمته ضئيلة في الصادرات الجزائرية غير النفطية .

ومن خلال هذه الدراسة ونتائجها قمنا باستخلاص مجموعة من التوصيات هي كالتالي :

- الاهتمام بقطاع الصادرات والاخص الصادرات غير النفطية .
- توسيع وتنويع قاعدة التصدير.
- اتباع سياسة الانفتاح التجاري وذلك لتعزيز الصادرات الجزائرية وبالتالي ترقية الصادرات غير النفطية .
- حث البنوك على تمويل الأنشطة الموجهة للتصدير مقابل ضمانات وتسهيلات شركات التامين وبالتالي الرفع من قيم الصادرات الجزائرية .
- ضرورة المشاركة في البرامج الدولية لهيئات تامين ائتمان الصادرات لأخذ تجارب دولية ممكنة التطبيق في الجزائر .
- فتح المجال امام المؤسسات الخاصة للاستثمار في قطاع التامين .

قائمة المصادر والمراجع :

المراجع باللغة العربية :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،(العدد 3، الامر رقم 96-07 المؤرخ في 19 شعبان عام 1416 هـ الموافق ل 10 يناير 1996م المتعلق بتامين قرض التصدير)**، المؤرخة يوم الاحد 23 شعبان 1416هـ الموافق ل 14 يناير 1996م.

-محمد رأفت شعبان ،(2005)، **نظم تمويل وضمان ائتمان الصادرات** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر ،.

- طارق جمعة سيف ،(2008)، **تأمينات التجارة الخارجية** ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،مصر.

- مريم حسناوي ،حسين حسانين،(2017) ،**أهمية تامين الصادرات للمساهمة في تنويع الاقتصاد إشارة لحالة الجزائر** ،مجلة البحوث التجارية المعاصرة ،المجلد 31،العدد01، جامعة سوهاج كلية التجارة .

2022/01/17 ، 21:26 3http://search.mandumah.com/Record/899730

- عبد المجيد قدي ، وصاف سعيدي ، **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر** ، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد الثاني ،جامعة بسكرة ،جوان 2002، ص04.

2022/02/07 23:59 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/41/2/2/49057

-امين فارح ،محمد الأمين شربي ، (2019) ،**أثر تامين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،المجلد 06، العدد 02،جامعة العربي التبسي تبسة .

22:31- 2022/01/17 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/100/6/2/104618

-يوسف مسعداوي(2009) ،**القروض كآلية لتنمية الصادرات نظم التامين_** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية ،المجلد 04، العدد 03،جامعة البليدة .

- حساني حسين،(2012) ،**دور التامين في ترقية المبادلات التجارية الخارجية –إشارة للتجربة الجزائرية**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي التنافسية وتنمية المبادلات الخارجية يومي 17 و18 جافي 2012،جامعة مستغانم ،الجزائر.

2022/03/01 ،22:58 https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/277/4/3/86101

-حمزة العوادي ،(2017-2018) ،**الجودة الشاملة كمحدد أساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات "دراسة استشرافية"** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية ،تخصص تحليل قطاعي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر

المراجع بالغة الأجنبية :

- pierre maurer , henri loubergé (1985à,**financement et assurance des crédits a l'exportation,** 1ère édition ,librairie DROZ S.A, ,genéve.

-Zatko salcic,(2014),**export credit insurance and guarantees – Apactitioner ' SGuide,** Edition number 01,palgrave macmillan, london .

الملاحق

جدول الاحصائيات للصادرات النفطية وغير نفطية والتامين ائتمان الصادرات وتامين الخطر التجاري في الجزائر للفترة من 2002-2018

السنة	تامين الصادرات مليون دينار جزائري	تامين خطر التجاري بالمليون دج	الصادرات النفطية مليون دج	الصادرات غير النفطية	الصادرات مليون دينار جزائري
2002	10221	2628	1445000	56191,9	1501191,9
2003	14287	2292	1850000	52053,5	1902053,5
2004	30689	4437	2276827	60620,8	2337447,8
2005	23184	2200	3355000	54848,7	3421548,3
2006	10417	7808	3895736,2	77517,6	3979000,9
2007	32001	25496	4121790	92372,7	4214163,1
2008	56618	48420	4970025,1	124994,6	5095019,7
2009	40056	33757	3270227,5	77408,5	3347636,0
2010	56919	51162	4220106	113481,4	4333587,4
2011	41935	39056	5223836,8	150294,5	5374131,3
2012	46382	46382	5527736,5	159632,9	5687369,4
2013	55525	55525	5057546,9	159552,9	5217099,8
2014	61482	60800	4709622,4	207975,8	4917598,2
2015	77107	65800	3339435,1	197751,7	3537186,7
2016	87288	69908	3080035,2	197681,2	3277716,4
2017	114963	88327	3714143,9	214151,7	3928295,6
2018	173788	66350	4548111,3	341167,3	4889278,6

المصدر : بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و المجلس الوطني للتأمينات